



وفي هذا السياق، تشير أحدث تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أن الاحتياجات الإنسانية على مستوى العالم في عام 2025 بلغت نحو 48.6 مليار دولار أمريكي، بينما لم يتم تغطية سوى 16.1 مليار دولار فقط حتى نهاية مارس، أي بنسبة تغطية تقل عن 33% رغم مرور ربع العام. ووفقاً لنفس التقرير، فإن أكثر من 57 مليون في 18 شخص دولة يواجهون حالياً خطر انقطاع المساعدات الأساسية، بما يشمل الغذاء والرعاية الطبية والحماية، وذلك نتيجة تقليص التمويل أو تأخر صرفه من المانحين. وتعكس هذه المعطيات ليس فقط فجوة مالية متفاقمة، بل أيضاً أزمة ثقة في استدامة النموذج الدولي لتمويل الإغاثة، والذي بات مرهوناً بالتحويلات السياسية للدول الكبرى، خاصةً بعد تراجع مساهمات الولايات المتحدة وغيرها من المانحين التقليدي

هذا الانكماش المالي لم يمر دون انعكاس على الدور المصري؛ إذ وجدت القاهرة نفسها أمام معادلة أكثر تعقيداً، تتمثل في ضرورة مواصلة أدوارها الإنسانية، خصوصاً في ملفات مثل المساعدات لقطاع غزة واستقبال اللاجئين من السودان وتقديم الإغاثة العاجلة لليبيا، في وقت يشهد فيه الداخل المصري تحديات اقتصادية متزايدة. وعلى الرغم من ذلك، حافظت القاهرة على التزامها السياسي والأخلاقي تجاه دعم الشعوب المنكوبة ما عزز من مكانتها الأخلاقية في الخطاب الإنساني الدولي، وإن كان ذلك على حساب استنزاف داخلي للموارد.

ومن ثم فإن موقع مصر من هذه الأزمة يتسم بازدواجية دقيقة، من جهة فهي متأثرة بشكل غير مباشر بتراجع التمويل العالمي، نظراً لاعتماد بعض الشركاء المحليين والدوليين على مصادر تمويل خارجية؛ ومن جهة أخرى، فهي تُعد فاعلاً مسؤولاً في تحمّل أعباء إضافية، دون ضمانات كافية بوجود دعم دولي ثابت ومستدام. وهو ما يفرض ضرورة فتح نقاش عالمي جديد حول "عدالة تمويل المساعدات" وسبل تعزيز قدرة الدول الإقليمية، مثل مصر، على مواصلة دورها الإنساني دون تهديدات تمويلية تقوض الالتزامات الحقوقية الدولية.

تهدف هذه الورقة التحليلية إلى تسليط الضوء على موقع مصر في سياق أزمة التمويل الإنساني العالمي الراهنة، وتحليل انعكاساتها على أدوارها الإقليمية في مجالات الدعم والإغاثة. كما يرصد التقرير كيفية اضطلاع الدولة المصرية بمسئولياتها الإنسانية في ظل غياب شريك دولي قادر على تقاسم الأعباء، مع تناول الجهود المبذولة لإعادة صياغة مفهوم المسؤولية الدولية، بما يتوافق مع أحكام القانون الدولي ومبادئ التضامن الإنساني، ويعكس التحديات والفرص التي أفرزتها بيئة إقليمية ودولية شديدة الاضطراب.

## أولاً: موقع مصر من أزمة التمويل الإنساني العالمي

في إطار القانون الدولي، ووفقاً لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في مادته الأولى والخامسة والخمسين، تلتزم الدول الأعضاء بالتعاون على معالجة الأزمات الإنسانية وتوفير الدعم اللازم لحماية حياة المدنيين وصور كرامتهم، على أساس المساواة وعدم التمييز. وقد أكدت قرارات الجمعية العامة، وعلى رأسها القرار 46/182، أن الاستجابة الإنسانية مسؤولية مشتركة لا يجوز التنصل منها، وأن توفير التمويل الكافي والمنتظم ليس منحة من الدول المانحة، بل التزام قانوني وأخلاقي ينهض على مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء. وأي إخفاق في الوفاء بهذه الالتزامات، خاصة في حالات الطوارئ الممتدة، يمثل تقويضاً مباشراً للمنظومة متعددة الأطراف، وانتهاكاً لجوهر الشرعية الدولية.

ورغم أن مصر ليست من كبار المتلقين للمساعدات الإنسانية بالمفهوم التقليدي، فإن موقعها الجغرافي ودورها الإقليمي يجعلها من أكثر الدول تأثراً بالتقلبات التي تضرب بنية التمويل الإنساني الدولي. ومع اتساع نطاق الأزمات الممتدة في الإقليم - من فلسطين إلى السودان وليبيا وسوريا واليمن - أصبحت القاهرة طرفاً فاعلاً وضرورياً في هندسة الاستجابات الإنسانية العاجلة، وهو ما يتطلب جاهزية مستمرة وإمكانات ثابتة لا تتأثر بتقلبات السوق أو المزاج السياسي للدول المانحة.

## ثانيًا: تأثير الأزمة على الدعم المصري الإقليمي

### 1 - مصر كقناة دعم إنساني في وجه الانكماش الدولي في غزة:

في ظل واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية التي شهدتها القرن، تبرز مصر بوصفها الطرف الإقليمي الأهم الذي لم يتنصل من مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني، بل ازدادت التزاماتها وتساعد حضورها الميداني والدبلوماسي منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة في 7 أكتوبر 2023. فبينما شهد التمويل الدولي تراجعًا غير مسبوق، وظهرت ممارسات بعض القوى الدولية والإقليمية التي تتسم بالتراخي أو المساومة في المواقف، وقفت مصر بموقف ثابت، قانوني وإنساني، يرفض كافة أشكال التهجير أو تصفية القضية الفلسطينية، ويصر على التمسك بخيار الحل العادل وفقًا للشرعية الدولية.

أكدت وزارة الخارجية المصرية، أن جمهورية مصر العربية ومنذ اندلاع النزاع المسلح في 7 أكتوبر 2023، قدمت ما يقارب 70% من إجمالي المساعدات الإنسانية الموجهة إلى قطاع غزة، لتترسخ بذلك مكانتها كقناة دعم إنساني رئيسية في مواجهة واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، لأن الدور المصري يستند إلى موقف ثابت قانوني وإنساني، يرفض كافة أشكال التهجير القسري أو المساس بالوضع القانوني للقضية الفلسطينية، ويتمسك بضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي.

كما قامت مصر منذ أكتوبر 2023 وحتى نهاية يوليو 2025 بإرسال أكثر من 130,000 طن من المساعدات (غذاء، دواء، مياه، وقود، خيم) إلى غزة، عبر أكثر من 7,000 شاحنة، كما استقبلت ما يزيد على 103,000 حالة فلسطينية للعلاج، من بينهم أكثر من 12,300 طفل، وتم توفير 164 مستشفى بسعة كبيرة، بالإضافة إلى 867 حاضنة، و25,000 كيس دم، و123 سيارة إسعاف مجهزة بالكامل.

ولم يقتصر الدعم المصري على البعد الطبي أو الإغاثي فحسب، بل امتد ليشمل توفير مظلة سياسية حامية للحقوق الفلسطينية. فقد رفضت مصر بشكل قاطع وعبر منابر دولية كافة الدعوات التي سعت إلى تسهيل تهجير الفلسطينيين من غزة إلى سيناء، مؤكدة أن أمنها القومي ليس محل مساومة وأن حل الأزمة لا يمكن أن يمر عبر الضغط على الشعوب المجاورة، بل من خلال وقف العدوان والامتنثال للقانون الدولي الإنساني، وضمان الحماية للمدنيين.

ورغم التحديات السياسية والاقتصادية، تؤكد مصر في خطابها الرسمي والفعلي، أنها لم ولن تتخلى عن موقعها التاريخي كداعم صلب للحق الفلسطيني. فهي الدولة التي فتحت أراضيها للمساعدات والإغاثة بشكل مستمر، دون شروط سياسية وواصلت التنسيق مع الأطراف الدولية لاستضافة مفاوضات غير مباشرة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، كما أنها لم تنهون في تحميل الاحتلال مسؤولياته كقوة قائمة بالاحتلال، كما هو منصوص عليه في القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، حتى أصبحت مصر في موقع من يتحمل وحده كلفة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من حياة داخل قطاع محاصر، وهي معادلة تثير أسئلة أخلاقية وسياسية كبرى بشأن مسؤولية المجتمع الدولي، وتفرض اختلالات منظومة الدعم الإنساني التي ينبغي أن تكون عادلة ومبنية على تقاسم الأعباء، لا تفرغها على حساب الدول الإقليمية.

الصحية والتعليمية، انطلاقاً من احترامها لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

منذ اللحظات الأولى لاندلاع النزاع المسلح في السودان في أبريل 2023، فعّلت مصر استراتيجية دعم شاملة تُجسّد مسؤوليتها الإقليمية والتزامها الإنساني تجاه الشعب السوداني الشقيق. وانطلقت هذه الاستراتيجية بتوجيهات من القيادة السياسية، لتشمل تسيير قوافل إغاثية عبر الوسائط البرية والجوية والبحرية، موجّهة إلى المناطق الأكثر تضرراً، وفي مقدمتها الولاية الشمالية التي كانت تواجه في الوقت ذاته تداعيات السيول والفيضانات.

وضمن هذا السياق، في مايو 2023 أفلعت طائرتا نقل عسكريتان من قاعدة شرق القاهرة الجوية إلى مطار بورتسودان، محمّلتين بأطنان من الشحنت الطبية، كإهداء من وزارة الصحة والسكان المصرية، للمساهمة في تخفيف الأعباء عن كاهل الشعب السوداني.

وفي سبتمبر 2024، وصلت سفينة الإمداد «أبو سمبل 2» التابعة للقوات البحرية المصرية إلى ميناء بورتسودان، محملة بأكثر من 200 طن من الإمدادات، وقد استمرت هذه المساعدات في التدفق تباغاً منذ اندلاع الأزمة وحتى الوقت الراهن، في وقت شهدت فيه آليات الاستجابة الدولية قصوراً واضحاً، وتراجُعاً ملحوظاً في قدرة الأمم المتحدة على توفير الموارد اللازمة لمواجهة الأزمة.

لكن في مقابل هذا الانخراط النشط، تواجه مصر ضغطاً متزايداً نتيجة تقلص استجابة المجتمع الدولي، إذ تؤكد التقارير الأممية الأخيرة أن الاحتياجات الإنسانية في السودان تفوق التمويل المتوفر بأكثر من 70%، ما يضع عبئاً إضافياً على دول الجوار وتحديداً مصر، وبدلاً من أن تتلقى القاهرة دعماً مالياً مباشراً من الشركاء الدوليين لمواصلة جهودها، فإنها تجد نفسها تتحمل هذه الأعباء منفردة، وسط صمت شبه تام من المؤسسات المانحة الكبرى، مما

## 2 - مصر وسد فراغ المانحين في السودان:



ورغم أن هذه الأعباء كان من المفترض أن تُوزّع في إطار منظومة دولية قائمة على مبدأ تقاسم المسؤوليات المنصوص عليه في القانون الدولي وأدبيات العمل الإنساني، فإن الواقع العملي يعكس فراغاً مقلّماً في أداء المجتمع المانح، الأمر الذي وضع مصر في موقع الدولة التي تتحمل منفردة كلفة إنسانية مزدوجة. فبالتوازي مع التزاماتها المستمرة في مواجهة التداعيات الكارثية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وجدت مصر نفسها في قلب أزمة نزوح كبرى من السودان، تفرض أعباءً ثقيلة على منظومة الخدمات الوطنية.

في هذا السياق، أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يونيو 2025 نداءً عاجلاً للتضامن الدولي، بعد أن تجاوز عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في مصر حاجز المليون شخص (وفق بيانات الأمم المتحدة). ورغم ذلك، تشير البيانات الرسمية المصرية إلى أن البلاد تستضيف فعلياً ما يقارب 10 ملايين لاجئ ومهاجر من جنسيات متعددة، وهو ما يعكس فجوة هائلة بين الأرقام الأممية والتقديرات الوطنية، حيث يُشكّل السودانيون ما يقارب 73% من المسجلين، فيما استقبلت مصر أكثر من 1.5 مليون سوداني منذ اندلاع النزاع في أبريل 2023.

هذا التدفق غير المسبوق، مقترناً بانخفاض التمويل المخصص للفرد إلى ربع مستوياته السابقة، أدى إلى تقليص المساعدات الأممية لآلاف المستحقين، وزاد من الأعباء المباشرة على موارد الدولة المصرية وبنيتها التحتية. ومع ذلك، التزمت مصر، دون قيد أو شرط، بتوفير الحماية والمساعدة والرعاية

يضع علامات استفهام حول مدى التزام المجتمع الدولي بمسئوليته القانونية والإنسانية تجاه واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية في المنطقة.

### 3 - إغاثة ليبيا بعد إعصار دانيال:



في سبتمبر 2023، وبينما كانت مصر منهمكة في إدارة تداعيات النزاع المسلح الذي اندلع في السودان في أبريل من العام نفسه، باغت إعصار "دانيال" الساحل الشرقي الليبي، متسببًا في كارثة إنسانية غير مسبوقة، خاصة في مدينة درنة وما حولها. وفي ظل انشغال القاهرة بتأمين حدودها الجنوبية واستيعاب موجات النزوح السوداني، وجدت نفسها أمام تحدٍ إنساني جديد على حدودها الغربية، ما استدعى استجابة فورية ومكثفة، سبقت حتى تحركات العديد من المنظمات الدولية،

وقبل أن تنفجر بعد أسابيع قليلة أزمة كبرى أخرى في قطاع غزة، لتزداد الأعباء على الدولة المصرية من عدة جهات متزامنة.

جاء التحرك المصري تجاه ليبيا ليجسد بوضوح النهج الوطني في عدم الانتقائية في الإغاثة الإنسانية، إذ تحركت الدولة بسرعة وفق توجيهات القيادة السياسية برا وبحرا وجوا، وقد شمل الدعم المصري على الأرض تجهيز معسكرات إيواء عاجلة تابعة للمنطقة الغربية العسكرية كمقار مؤقتة للمتضررين من السيول والانهدامات الأرضية، إضافة إلى إرسال عدد كبير من فرق الإنقاذ والمساعدات، ضمت ما يلي: 50 عربة إسعاف، 150 شاحنة حاويات محملة بتجهيزات طبية ولوجيستية ومستشفيات ميدانية ومؤن غذائية، 120 آلية هندسية ثقيلة، شملت جرافات، أوناش، ومعدات متخصصة لإزالة الأنقاض، أطقم طبية متكاملة تم الدفع بها جواً وبراً إلى الأراضي الليبية، فرق إنقاذ وهندسة تابعة للمنطقة العسكرية الغربية والهلال الأحمر المصري، وفي بُعد نوعي مميز لتحركات الدولة، تم إدخال وسائط جوية وبحرية متخصصة إلى جهود الإغاثة، تمثلت في:

• 10 مروحيات عسكرية مخصصة لمهام النقل التكتيكي والبحث والإنقاذ، خاصة في المناطق المعزولة التي يتعذر الوصول إليها برياً.

• سفينة الهجوم البرمائي "ميسترال"، التي تم تهيئتها للعمل كمستشفى ميداني متكامل.

وتُعد "ميسترال" إحدى أهم القطع البحرية التي تمتلكها القوات المسلحة المصرية، تتميز بقدرات متعددة الاستخدامات في الإغاثة وإدارة الكوارث. تحتوي على مستشفى بمساحة تتجاوز 700 متر مربع، يشمل 20 غرفة متنوعة الاستخدام، وغرفتي عمليات كاملتي التجهيز، و70 سريرًا طبيًا أساسيًا، بالإضافة إلى 50 سريرًا إضافيًا يتم تخزينها للاستخدام في حالات الطوارئ. كما تستطيع السفينة البقاء في عرض البحر لمدة تصل إلى 120 يومًا، بمدى ملاحى يتراوح بين 10,000 و19,000 كيلومتر، ما يمنحها قدرة استثنائية على العمل كقاعدة بحرية متقدمة تجمع بين القيادة والدعم اللوجستي والإغاثة الإنسانية.

لقد قدمت مصر وخصوصًا القوات المسلحة المصرية نموذجًا متقدمًا في القدرة على إدارة أزمات متعددة ومتزامنة، إذ واجهت مسئوليات إنسانية مركّبة على الجبهات السودانية والليبية ثم استعدت بعد أسابيع قليلة لفتح ملف غزة، وكل ذلك في وقت عجزت فيه منظومة الإغاثة الدولية عن الاستجابة بالسرعة والكفاءة المطلوبة، ما رسخ من دور مصر الإقليمي بوصفها دولة فاعلة وقادرة على تحمّل مسئولياتها الإنسانية دون انتقائية أو تردد.

#### 4 - مصر وتعزيز التضامن مع جنوب السودان:

في نفس الوقت لم تتخل مصر عن التزاماتها تجاه جنوب السودان الشقيق، حيث سارعت إلى تقديم الدعم الإنساني والتنموي للتخفيف من تداعيات الفيضانات التي اجتاحت عددًا من الولايات وأثرت بشكل مباشر على حياة الملايين. ففي يونيو 2024، وصلت أربع طائرات مساعدات إنسانية بتوجيهات من القيادة السياسية، محملة بكميات كبيرة من الإمدادات الطبية والأدوية والمساعدات العاجلة.

وبالتوازي مع ذلك، افتتحت القاهرة سلسلة من المشروعات التنموية الممولة بمنحة مصرية، شملت مركز التنبؤ بالأمطار والتغيرات المناخية بالعاصمة جوبا، مشروع تطهير بحر الغزال بمدينة بنتيو، آبار مياه جوفية للشرب في جامعة جون جارنج ومدينة بور، ومحطات قياس المناسيب والتصرفات المائية، وذلك ضمن رؤية استراتيجية مصرية تهدف إلى دعم قدرة جنوب السودان على مواجهة التغيرات المناخية وتعزيز الأمن المائي والغذائي لشعبه.

#### 5 - مصر وإسناد لبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي:

رغم اشتعال الأزمات على أكثر من جبهة في الإقليم، من غزة إلى السودان وجنوب السودان وحتى ليبيا، لم تتراجع مصر عن أداء دورها، بل امتدت أيديها لتشمل لبنان أيضًا عقب العدوان الإسرائيلي الذي اندلع في أكتوبر 2024. وفي وقت اتسم فيه المجتمع الدولي بالتباطؤ والانتقائية، كانت القاهرة سبّاقة، فلم تنتظر تحركًا دوليًا، بل سارعت من تلقاء نفسها إلى تسيير جسر جوي منتظم من المساعدات الإنسانية، ضم أربع شحنات متتالية من المواد الغذائية ومستلزمات الإعاشة الأساسية، إلى جانب 22 طنًا من الأدوية والمستلزمات الطبية العاجلة.



وبوصول الشحنة الرابعة في نوفمبر 2024، بلغ إجمالي ما قدمته مصر 88 طنًا من الإمدادات، لتؤكد بذلك استمرار التزامها بالمسئولية الإقليمية المشتركة، وحرصها على إسناد الشعب اللبناني في مواجهة ظروف طارئة ومعقدة، بالتوازي مع إدارتها لأزمات أخرى فرضت تحديات غير مسبقة على مواردها الوطنية.

#### 6 - سوريا على بوصلة المساعدات المصرية:

ولم تغب سوريا عن بوصلة التضامن المصري، فعلى الرغم من اشتعال الأزمات المتزامنة في غزة والسودان ولبنان، حرصت القاهرة على أن تمتد أيديها إلى دمشق أيضًا. ففي فبراير 2023، ومع كارثة الزلزال المدمر الذي ضرب الأراضي السورية،

كانت مصر سبّاقة في التحرك؛ حيث سارعت إلى تسيير جسر جوي ضم ثلاث طائرات محملة بأطنان من المساعدات الإغاثية العاجلة. ولم تكتف بذلك، بل واصلت دعمها من خلال إرسال سفينة إمداد تابعة للقوات البحرية المصرية إلى ميناء اللاذقية، محملة بمئات الأطنان من المواد الغذائية والمستلزمات الطبية والمعيشية، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، تأكيدًا لوقوفها إلى جانب الشعب السوري في هذه المحنة الإنسانية الأليمة.

ولم تغب سوريا عن بوصلة التضامن والدعم والإسناد المصري، فعلى الرغم من اشتعال الأزمات المتزامنة في غزة والسودان ولبنان، حرصت القاهرة على أن تمتد أيديها إلى دمشق أيضًا. ففي 4 يناير 2025 وصلت طائرة شحن مدنية محملة بـ15 طنًا من المساعدات الإغاثية، تضمنت أدوية وأغذية أساسية، تجسيدًا للعمق الروابط التاريخية والإنسانية بين الشعبين.

ويأتي هذا الدعم استكمالًا لمسار ممتد منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011، حيث لم يقتصر الموقف المصري على إرسال المساعدات المباشرة فحسب، بل شمل كذلك استضافة أعداد كبيرة من السوريين على أراضيها. ورغم ما يمثله ذلك

من تحديات متراكمة على موارد الدولة وبنيتها التحتية، التزمت مصر بتوفير الخدمات الأساسية لهم، لتؤكد أن التزاماتها الأخلاقية والإنسانية لا تعرف انتقائية، وأنها قادرة على الموازنة بين أعباء الداخل ومسئولياتها الإقليمية.

## ثالثًا: مقارنة شاملة لمكافحة الهجرة غير الشرعية

على الرغم من تعدد الأزمات التي اجتاحت المنطقة في السنوات الأخيرة، من نزاعات مسلحة إلى كوارث طبيعية وتداعيات اقتصادية وإنسانية جسيمة، فإن مصر أثبتت أنها خط الدفاع الأول في مواجهة التداعيات الإنسانية لتلك الأزمات، وفي مقدمتها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فبينما أسفرت هذه الأزمات المتلاحقة عن تدفقات هائلة من اللاجئين والمهاجرين في الإقليم - ما يفوق العشرة ملايين لاجئ - لم تنكف القاهرة على



ذاتها ولم تتذرع بهذه التحديات للتقاعس عن أداء مسؤولياتها، بل تعاملت بحسم ووعي مع واحدة من أخطر الظواهر العابرة للحدود، متحملة عبئًا ضخمًا كان من شأنه أن يثقل كاهل المجتمع الدولي بأسره لو لم تتخذ ما يلزم من إجراءات استباقية وفعالة. وبذلك أكدت مصر أنها لا تحمي فقط أمنها القومي، وإنما تساهم أيضًا في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي عبر كبح تدفقات الهجرة غير النظامية من منبعها.

فقد بدأت جهود الدولة المصرية على المستوى المحلي لمكافحة الهجرة غير الشرعية بإطلاق الاستراتيجية الوطنية الأولى (2016 - 2026)، التي مثلت إطارًا مؤسسيًا وتشريعيًا متكاملًا لمواجهة الظاهرة. وقد أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2016 التزام الدولة بعدم خروج أي مركب هجرة غير شرعية من السواحل المصرية، وهو ما تزامن مع إصدار القانون رقم 82 لسنة 2016 الذي وضع عقوبات رادعة وجرم كافة أشكال تهريب المهاجرين، كما أسس بموجبه اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، لتكون المنصة الوطنية المعنية بتنسيق الجهود في هذا المجال.

ولم تقتصر الجهود المصرية على الإطار الأمني والتشريعي فحسب، بل امتدت إلى البعد التنموي والوقائي، وهو ما تجسّد في المبادرة الرئاسية "مراكب النجاة" التي أطلقها السيد الرئيس عام 2019 ضمن توصيات النسخة الثالثة من منتدى شباب العالم، في إطار مشاركة مصر في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الذي تم اعتماده بمراكش 2018. وقد مثلت هذه المبادرة خطوة نوعية في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية عبر التوعية والتدريب للفئات الأكثر عرضة لخطرها في 14 محافظة مصرية، فضلًا عن توفير برامج للتأهيل لسوق العمل، ودعم ريادة الأعمال، وتنظيم حملات طرق الأبواب لتوعية الأمهات والفُصّر، بما يعزز مناعة المجتمع ضد الهجرة غير النظامية.

وقد انعكست هذه الإجراءات في نجاح الدولة المصرية في وقف تدفقات الهجرة غير الشرعية، وإحكام السيطرة على الحدود البرية والبحرية، إلى جانب وضع إطار تشريعي وطني لمكافحة تهريب المهاجرين. ولم يقتصر الأمر على الجانب الأمني، بل شمل أيضًا استضافة ملايين اللاجئين والمهاجرين من مختلف الجنسيات، ودمجهم في المجتمع المصري دون تمييز، مع تمكينهم من الاستفادة من الخدمات الأساسية والاجتماعية أسوة بالمواطنين، وهو ما عزز من صورة مصر كدولة ملتزمة بالبعد الإنساني إلى جانب بعدها الأمني.

وهكذا يتضح أن التجربة المصرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية لم تكن مجرد إجراءات أو معالجات آنية، بل تمثل نهجًا استراتيجيًا شاملاً يعكس رؤية دولة قادرة على المواءمة بين ضرورات الأمن القومي والتزاماتها الإنسانية؛ فمن خلال إطلاق استراتيجية وطنية متكاملة، وتشبيد إطار تشريعي صارم، وتبني مقاربة وقائية تستهدف جذور الظاهرة وأسبابها، استطاعت مصر أن ترسخ مكانتها بوصفها نموذجًا مرجعيًا على المستويين الإقليمي والدولي. ولم يقتصر مردود هذه السياسة على تحصين الحدود الوطنية، بل تجاوزها إلى أن أصبحت القاهرة خط الدفاع الأول الذي شكل حائط صد في مواجهة أخطر التحديات العابرة للحدود، مانعًا تدفقات بشرية هائلة كان من شأنها أن تُلقي بظلال كارثية على النظام الدولي بأبعاده الإنسانية والاقتصادية والأمنية.

وبذلك أثبتت مصر أن مواجهة القضايا العالمية المعقدة لا تتحقق عبر الخطابات أو الشعارات، وإنما عبر إرادة سياسية صلبة، وقدرة مؤسسية راسخة، ورؤية تستند إلى تحويل التحديات إلى فرص لتعزيز الأمن الجماعي والسلم الدولي، وحماية الأجيال المقبلة من المخاطر الوجودية التي تهدد مستقبلها واستقرارها.

## رابعًا: مصر في مواجهة الأعباء الإنسانية دون شريك دولي

إن استمرار مصر في الوفاء بالتزاماتها الإقليمية، في ظل ضغوط اقتصادية متزايدة وتناقص الدعم الدولي، لا يُعد فقط علامة على مسئوليتها الأخلاقية، بل يكرّس حضورها باعتبارها ركيزة إنسانية لا غنى عنها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبينما يتوارى الآخرون خلف ذرائع التمويل والتحديات اللوجستية، تواصل مصر أداء دورها كقوة استقرار إقليمي تقود بالقدوة، وتدافع عن الحق في الحياة، ولو وسط الفراغ الكامل لمن يُفترض بهم أن يتقدموا الصفوف.

وفي ضوء الأزمات الإنسانية المتفاقمة، من غزة المحاصرة إلى السودان المشتعل، مرورًا بجنوب السودان ولبنان وسوريا وليبيا وغيرها من بؤر التوتر في الإقليم، تواصل مصر أداء دورها كقوة إنسانية فاعلة، تُعبّر عن التزاماتها الأخلاقية والقانونية من خلال تحرّك نشط على الأرض، واستجابات طارئة ومتواصلة رغم الصعوبات الداخلية.

فبينما عانت غزة من حصار خانق واحتياجات إنسانية غير مسبوقة، واستقبلت مصر ملايين النازحين السودانيين الهاربين من الحرب منذ أبريل 2023، وأرسلت مساعدات ومشروعات تنموية إلى جنوب السودان، وجسورًا جوية إلى لبنان، وشحنات إغاثية إلى سوريا، إضافة إلى التدخل السريع في ليبيا بعد إحصار دانيال، حافظت القاهرة على نهجها الداعم لأشقائها. وفي وقت تتسم فيه استجابات المنظمات المانحة بالتراجع أو الانتقائية، تظل أبواب مصر مفتوحة، تبادر بالمساعدات العاجلة داخل حدودها وخارجها، لتؤكد أن البعد الإنساني يمثل ركيزة ثابتة في سياستها الإقليمية.

لكن هذه الأدوار، وإن كانت تعكس عمق المسئولية التاريخية لمصر لا يمكن أن تؤدي إلى ما لا نهاية في ظل فراغ دولي أخذ في الاتساع. فتقاعس المجتمع الدولي عن تمويل الاستجابات الإنسانية لا يُسهم فقط في تعقيد معاناة المدنيين، بل يفرض أعباءً مالية وبنوية متزايدة على الدولة المصرية، التي تجد نفسها في كثير من الأحيان تتحمل التكاليف نيابة عن منظومة دولية فقدت قدرتها أو إرادتها على الاستجابة. وفي حين تتسحب الدول المانحة من ساحة الفعل، فإن مصر تتقدّم بثبات مدفوعة ليس فقط باعتبارها الجوار، بل بمنظومة قيم تضع حياة الإنسان في صدارة الأولويات.

من هذا المنظور، يصبح استمرار هذا التفاوت، أمرًا غير عادل وغير مستدام، ويتطلب مراجعة جادة من الأطراف الدولية التي لطالما تحدثت عن "تقاسم الأعباء" دون أن تلتزم به فعليًا. فمصر رغم ضغوطها الاقتصادية لم تتراجع عن واجباتها، لكن استمرار هذا الوضع دون دعم ملموس يهدد بخلق اختلالات إنسانية وهيكلية لا تقف عند حدود الدولة، بل تمتد إلى الأمن الإقليمي واستقرار الجوار بأسره.

## خامسًا: إعادة تعريف المسئولية الدولية

لا يمكن تجاهل مسئولية المجتمع الدولي القانونية والأخلاقية تجاه الأزمات المتفاقمة في غزة والسودان وغيرها، حيث تُعدّ سياسات الانسحاب التدريجي من التمويل الإنساني، أو تسييس المساعدات، إخلالًا جسيمًا بمبدأ التضامن الدولي، الذي يشكل أحد أركان النظام القانوني الدولي المعاصر. وإن استمرار القاهرة في أداء هذا الدور دون دعم، يُعد بمثابة نقل غير عادل لعبء النزاعات إلى دولة ليست طرفًا فيها، بل تتحمّل تكلفتها باسم الواجب الأخلاقي.

الدولية لا تعني تفويض الأطراف المجاورة، بل تستوجب تحركًا دوليًا متوازنًا يضع في اعتباره الكلفة الحقيقية للدور الذي تؤديه دول مثل مصر نيابة عن نظام دولي يبدو مشلولًا.

### ختامًا:

إن الصمت الدولي على تجميد التمويل الإنساني، أو تقييده بشروط سياسية وانتقائية، لا يُمثل مجرد تقاعس عابر، بل يكشف عن تحوّل خطير في منطق إدارة الأزمات، يهدد بنزع الشرعية عن منظومة المساعدات الدولية برمتها. فحين تتحول أدوات الإغاثة من وسائل لحماية المدنيين إلى أدوات ضغط وتوظيف سياسي، تنتفي عنها صفة الحياد، وتفقد قدرتها على تلبية الحد الأدنى من معايير القانون الدولي الإنساني، التي لا تتيح التمييز بين الضحايا أو إخضاع احتياجاتهم لحسابات المصالح.

هذا الانحراف عن جوهر العمل الإنساني، يضرب في عمق المبادئ التي تأسست عليها منظومة الأمم المتحدة، ويكرّس حالة من الفوضى الأخلاقية التي تدفع ثمنها الشعوب الأكثر هشاشة، وفي مقدمتها سكان غزة، الذين يُتركون فريسة للحصار والعدوان والتجوع الممنهج، في ظل تراجع مريع في الالتزام الدولي بحمايتهم أو حتى التخفيف من معاناتهم.

وفي مقابل هذا الانكفاء، تمضي مصر في أداء دورها دون انقطاع، مستندة إلى شرعية أخلاقية وقانونية نابعة من التزاماتها التاريخية وموقعها الإقليمي لا من حسابات ضيقة أو رغبة في تسجيل مواقف، لكنها رغم ذلك لا يمكن أن تتحمل وحدها عبء انهيار النظام الإنساني الدولي، أو تستمر في تعويض تقصير المجتمع الدولي بلا شريك أو إسناد. إن هذه المعادلة المختلة التي يُترك فيها الفاعل الإقليمي ليقوم بأدوار المنظومة بأكملها، ليست فقط غير عادلة، بل غير قابلة للاستمرار ما لم تُراجع آليات التمويل، ويُعاد بناء منطق الاستجابة على أسس من العدالة وتقاسم الأعباء والاحترام المتبادل لأدوار الدول التي تدفع من مواردها وأمنها واستقرارها من أجل حماية الآخرين.

إن غياب الإرادة الدولية لتأمين التمويل اللازم لخطة الاستجابة في السودان - حيث يتجاوز العجز نسبة 70% - يمثل فشلًا جماعيًا ينبغي تداركه فورًا. ومصر، في ظل هذا الواقع، لا تطالب بمعونات أو منح، بل تُدكر بمسئولية قانونية مترتبة على التزامات دولية قائمة، تستوجب دعم الجهود القائمة لا عرقلتها أو الوقوف منها موقف المتفرّج.

كما لم يعد مقبولًا أن تُعامل مصر بوصفها مجرد معبر للمساعدات، أو دولة تتلقى الجرحى بالنيابة عن العالم. بل يجب الاعتراف بدورها الكامل كشريك تنفيذي فاعل على الأرض، له الحق في أن يُدرج في أولويات التمويل وخطط التدخل الإنساني، أسوة بالدول التي تستقبل المساعدات لا تُنتجها. وتقتضي العدالة الدولية أن تُقدّم لها الإسنادات اللوجستية والطبية والتقنية اللازمة، وأن يعترف ببنيتها التحتية الصحية كجزء من الرد الإقليمي الجماعي على الأزمات الممتدة.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة الملحة إلى إنشاء قاعدة بيانات دولية موحدة وشفافة، تُظهر بدقة نسب مشاركة الدول وجهات التمويل في الاستجابة الإنسانية، مقارنة بحجم الأزمات وحاجة كل منطقة على حدة. من شأن هذه القاعدة أن تعزّز الشفافية والمساءلة، وتُعيد الاعتبار إلى مبدأ "تقاسم الأعباء" عبر كشف الفجوة بين الالتزامات اللفظية والمساهمات الفعلية، بما يسمح بتصحيح الاختلالات وتمكين الدول الفاعلة -كمصر- من الاستناد إلى بيانات موثقة في مطالباتها بالدعم. كما يمكن أن تُشكّل هذه القاعدة أداة للرقابة المدنية والمؤسسية على التمويل، وتحدّ من ممارسات التسييس أو التلاعب في أرقام الإغاثة، بما يُعيد بعض التوازن إلى النظام الإنساني الدولي الذي باتت شرعيته موضع تساؤل.

وأمام محاولات الدفع غير المباشرة لاستيعاب موجات نزوح جماعية أو تمرير سياسات تفريغ ديمغرافي تحت غطاء الإغاثة، تكرر مصر موقفها الثابت والنهائي: لا بد من دعم صمود الشعوب في أوطانها، ولا يمكن القبول بسياسات تدوير المعاناة أو استيراد الأزمات. فالمسئولية